هشام الدجاني

التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة في ظل الاحتلال الإسرائيلي

ان رصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاحتلال ما ، عبر فترة زمنية ما ، يبدو عملية بالغة الصعوبة والتعقيد نظراً لتشابك العوامل المؤثرة وصعوبة تحديد أبعادها من جهة ، وحجب الحقائق والتضليل المتعمد الذي تلجأ اليه سلطات الاحتلال عادة من جهة ثانية .

وبالنسبة الى الاحتلال الاسرائيلي بالذات ، الذي يتميز عن باقي أشكال الاحتلال ، بطبيعته الاستيطانية والتوسعية ، تبدو عملية الرصد والدراسة هذه اكثر صعوبة وتعقيداً . ومما يجعلها كذلك أن سلطات الاحتلال الصهيونية لم تعمد ، كأية سلطة احتلالية ، الى نهب واستنزاف خيرات وطاقات الأراضي المحتلة فحسب ، بل عمدت الى الحاق هذه الأراضي المحتلة بسكانها واقتصادياتها بالكيان الصهيوني ، وجعلتها جزءاً متمماً ومجالاً حيوياً .

ولعل الدراسة التي نقدمها هنا تكون حافزاً وتمهيداً لدراسات أوسع وأشمل .

قبل دراسة التحولات الاقتصادية والاجتماعية ـ أو لنقل أبرز هذه التحولات والمتغيرات ـ في المناطق المحتلة ، لا بد من التنويه بايجاز عن أهم التطورات والتأثيرات التي **أوجدها الاحتلال الاسرائيلي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة ـ الزراعة والصناعة والتجارة ـ في المناطق المحتلة ، والتي تعتبر الأساس الذي قامت عليه هذه التحولات .**

فعلى صعيد **الزراعة** : ـ التي تعتبر القطاع الأساسي والمورد الانتاجي الأول في المناطق ـ أشرنا إلى أن سياسة الاحتلال هنا كانت أكثر ما تكون بعداً ووضوحاً . فقد تعرضت مساحة الأراضي الزراعية خلال سنوات الاحتلال لتقلص كبير نتيجة عدة عوامل : ابرزها **التوسع الاستيطاني الصهيوني** على حساب هذه الأراضي (حيث استولت سلطات الاحتلال ، بمختلف أشكال المصادرة على نحو ١,٥ مليون دونم تشكل ٢٧,٥٪ من المساحة الكلية ، ثلثها من الأراضي الزراعية)[١] . ومنها تدني ريعية الزراعة في بعض المناطق واضطرار المزارعين الى هجر أراضيهم والعمل تحت وطأة الحاجة في مجالات العمل الاسرائيلية . ومنها نقص كميات المياه المستخرجة والقيود التي وضعتها سلطات الاحتلال على